ريحوفوت علما بأن احد اعضائها ايحود افرييل يعمل في نفس الوقت مستشارا رسميا له وكذلك مع باروخ يكوتيلي الذي لعب دورا هاما كما لاحظنا في اعداد معظم الدراسات التي قدمت للحكومة الاسرائيلية بشأن معالجة العقدة الفلسطينية في الاراضي المحتلة . وسواء صح ما يقوله بافلي من ان جماعة ريحوفوت رأت ان لا تقترح اية حلول سياسية كيلا تحرج الحكومة فقد تولى هو ايضاح بقية الخطوات في الطريق الى الحل الاسرائيلي. ويبدأ بالقول بأن « كل انسان يعلم انه من المستحيل اكراه الفلسطينيين على حب اسرائيل » . ويؤكد أن معاهدة الصلح لا تضمن ، بحد ذاتها ، الامن في الشرق الاوسط. « ان المشكلة الاساسية تدور حول خلق حالة ذهنية من شأنها ان تزيد امكانية الثقة المتبادلة وارادة التعايش » ... وان السنوات الثلاث الاخيرة « شهدت بداية بعض التعايش الا أن الامر يحتاج الى مزيد من المبادرة الاسرائيلية نحو حل موضوعين هما في الاساس يكملان بعضهما بعضا : اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وانشاء الكيان الفلسطيني » .

ويرى بافلي ، خلافا لراي البعض في اسرائيل ، ان حل مشكلة اللاجئين بصفة منفصلة وقبل التوصل الى تسوية كاملة « له حسناته النفسية والاقتصادية والسياسية » كما يقول بان برنامج التوطين يجب ان يضمن الاستفادة من التعويضات في «اقتصاد منتج». أي أن القسم الاكبر منها يجب ان يعطى في شكل بضائع ومعدات صناعية وان يتم ذلك من خلال « مؤسسة استثمار » تكون اسرائيل « قادرة على توجيه سياستها » وتحصل على جزء كبير من تمويلها من « قروض رخيصة أو هبات تقدم من الاقطار الغربية » . وان « من المعتقد ان جزءا من هذه الاموال متوافر حاليا بالفعل » . ويرى بافلي ان نظام المؤسسة يجب ان يتضمن ، ضمن اشياء اخرى ، تقديم تعويض كامل لعرب القدس الشرقية (التي ضمتها اسرائيل رسميا بعد حزيران ١٩٦٧) عن ممتلكاتهم في «اسرائيل» وبطريقة مماثلة « لغيرهم من المواطنين الاسرائيليين » . وان التعويض يجب أن يقدم في مكان الاقامة الحالي للاجئين لانه اذا حصر باللاجئين الخاضعين لاسرائيل فان ذلك سوف يؤدي الى « زيادة الضغط من غيرهم من اللاجئين للعودة من أجل الاستفادة من هذا التعويض » كما يجب ان يقدم « تعويض نقدي كامل للاجئين الذين يختارون الهجرة من الشرق الاوسط » . ويختم بافلي حديثه عن التوطين بقوله ان « التحسين التدريجي لمستوى المعيشة واستمرار التجارة الحرة عبر الحدود من شأنها في المدى الطويل ان تجعل من الممكن تطوير سوق مشتركة شرق اوسطية تشترك فيها كل من الاردن والضفة الغربية واسرائيل وربما لبنان » .

الى جانب التوطين يرى بافلي ، كما يرى واضعو الدراسات السابق ذكرها ، ضرورة قيام اسرائيل بالعمل على خلق الكيان الفلسطيني . وتمهيدا لشرح الخطوات اللازم اتباعها لتحقيق هذا الغرض يعرض مثالا غريبا يعتقد ان بالامكان الاستعانة به في تمثل الكيان الفلسطيني العتيد . والمثال على اي حال قريب من « هونج كونج » جغرافيا وسياسيا .

يقول بافلي « انه لا يوجد في التاريخ المعاصر علاقات شبيهة بتلك القائمة بين اسرائيل والعرب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . الا أنه من الممكن الاستفادة من السابقة التي وضعها الاميركيون في علاقاتهم مع اليابان بعد احتلالها في العام ١٩٤٥ . فقد ساعدت الحكومة العسكرية الاميركية اليابانيين في اعادة تنظيم نظامهم الاقتصادي ومؤسساتهم المدنية لخلق حكومة ديمقراطية مستقلة . ولم يوقع الاميركيون معاهدة صلح مع الحكومة اليابانية الا في العام ١٩٥٤ اي بعد تسع سنوات من الاحتلال وبعد اجراء انتخابات حرة . وحتى اليوم فان الاميركيين لا يزالون يحتفظون بقوات عسكرية دفاعية في اليابان . كما ان لديهم فيها قواعد عسكرية وبحرية . وبالرغم من هذا الوجود